البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2021

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	43

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار السوق الثابتة انكماشاً نسبته 1.6% خلال عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019. وشهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) استقراراً خلال الشهرين الأولين من عام 2021، إذ لم يتجاوز معدل التضخم 0.01%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.8 % خلال ذات الفترة من عام 2020. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020 ليصل الى 24.7% مقابل 19.0% خلال ذات الربع من عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 15,490.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.9 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37,458.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 29,157.8 مليون دينار، مقابل 28,634.6 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37,317.6 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 1,761.4 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,767.3 مليون دينار (-6.2% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,288.7 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,140.4 مليون دينار ليصل إلى 18,878.4 مليون دينار (60.4% من GDP)، وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 12,768.7 مليون دينار (40.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,670.7 مليون دينار، ليصل إلى 14,008.9 مليون دينار (44.8% من GDP)، وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 13,625.8 مليون دينار (43.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2020 ليصل إلى 32,887.3 مليون دينار (105.1% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,394.5 مليون دينار (84.4% من GDP مقابل 75.8% من GDP في نهاية عام 2019).

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 بنسبة 9.4% لتبلغ 453.1 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 1.1% لتبلغ 1,100.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 10.1% ليصل إلى 647.1 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2020. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأولين من عام 2021 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 83.0% لتصل إلى 110.6 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 73.5% لتصل إلى 42.5 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2021 إلى ارتفاعها بنسبة 0.8% لتصل إلى 408.7 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.9% من GDP خلال عام 2020 مقارنة مع 5.1% من GDP خلال عام 2019. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 496.7 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع 487.3 مليون دينار خلال عام 2019. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2020 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 33,951.2 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,372.6 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 15,490.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.9 أشهر.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37,458.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 29,157.8 مليون دينار، مقابل 28,634.6 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37,317.6 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في شهر شباط من عام 2021، باستثناء أسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة والتي شهدت ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 1,761.4 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 13,598.8 مليون دينار، مقابل 12,907.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2021	2020		2020
US$ 15,490.5	US$ 14,476.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 15,919.7
-2.7%	1.0%		11.1%
37,458.2	35,336.0	السيولة المحلية	37,011.9
1.2%	1.0%		5.8%
29,157.8	27,465.6	التسهيلات الائتمانية	28,634.6
1.8%	1.4%		5.7%
25,962.9	24,326.8	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	25,521.9
1.7%	1.4%		6.3%
37,317.6	35,677.9	إجمالي ودائع العملاء	36,789.1
1.4%	1.1%		4.2%
28,714.4	27,203.1	ودائع بالدينار	28,233.9
1.7%	0.4%		4.2%
8,603.2	8,474.8	ودائع بالعملات الأجنبية	8,555.2
0.6%	3.4%		4.4%
29,271.8	28,631.6	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,851.1
1.5%	1.2%		2.0%
23,102.6	22,359.1	ودائع بالدينار	22,708.6
1.7%	1.0%		2.6%
6,169.2	6,272.5	ودائع بالعملات الأجنبية	6,142.5
0.4%	1.8%		-0.3%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

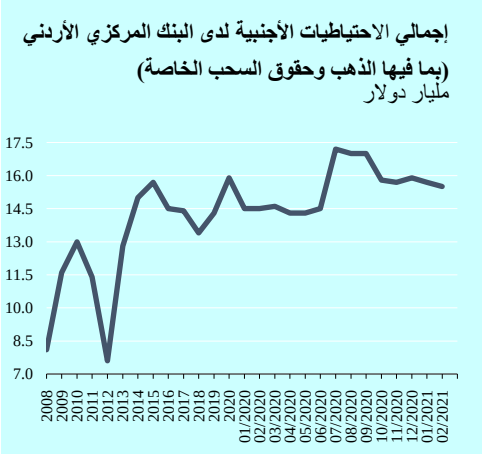

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 15,490.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.9 أشهر.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37.5 مليار دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط من عام 2021 مع نهاية عام 2020، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 31.5 مليار دينار، بالمقارنة مع 30.6 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2020.

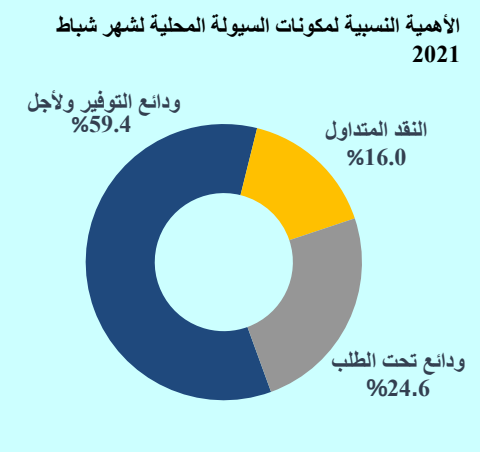

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 6.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.7 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 5.9 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

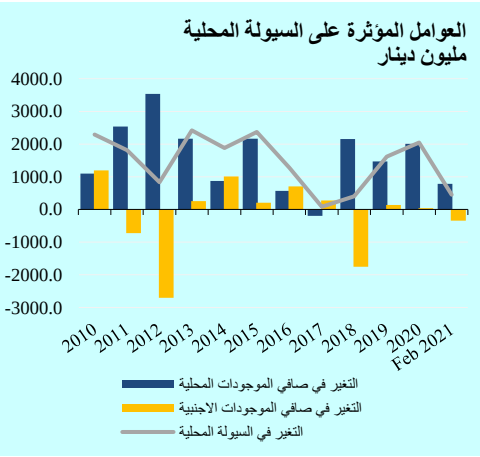

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 30.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 29.5 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- بلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للجهـاز المصـرفي فـي نهايـة شـهر شـباط مـن عـام 2021 مـا مقـداره 7.2 مليـار دينـار. وبلـغ رصـيد صـافي الموجـودات الأجنبيـة للبنـك المركـزي فـي نهايـة شـهر شـباط مـن عـام 2021 ما مقداره 10.5 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2020		نهاية شباط 2020	نهاية شباط 2021
7,542.2	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,569.1**	**7,201.8**
10,798.6	البنك المركزي	10,097.0	10,546.9
-3,256.4	البنوك المرخصة	-2,527.9	-3,345.1
29,469.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**27,766.9**	**30,256.4**
-4,297.3	البنك المركزي، منها:	-4,892.3	-3,941.0
1,026.9	الديون على القطاع العام (صافي)	502.2	930.8
-5,347.4	أخرى (صافي*)	-5,417.2	-4,894.2
33,767.0	البنوك المرخصة	32,659.1	34,197.3
11,929.9	الديون على القطاع العام (صافي)	11,311.9	12,258.4
26,234.0	الديون على القطاع الخاص	25,039.0	26,688.1
-4,396.9	أخرى (صافي)	-3,691.7	-4,749.1
37,011.9	**السيولة المحلية (M2)**	**35,336.0**	**37,458.2**
5,939.4	**النقد المتداول**	**4,700.2**	**5,989.4**
31,072.5	**الودائع، منها:**	**30,635.8**	**31,468.8**
6,219.6	بالعملات الأجنبية	6,402.0	6,241.9

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2020		2020	2021
		شباط	
2.50	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.00	2.50
3.50	إعادة الخصم	5.00	3.50
3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75	3.25
2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.25	2.00
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00	2.50
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.00	2.50

المصدر: البنك المركزى الأردنى / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج إلى 700 مليون دينار.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

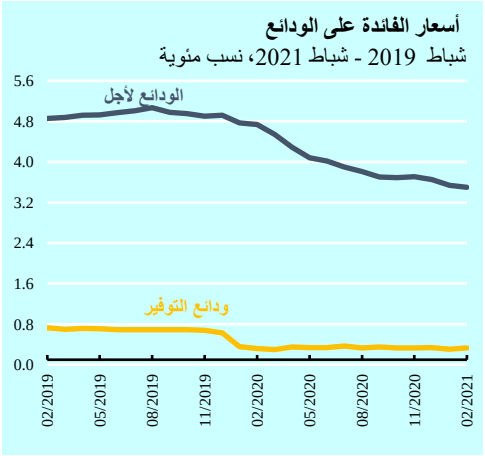

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار 4 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.50%، لينخفض بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل نهاية عام 2020.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، لينخفض بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.25%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

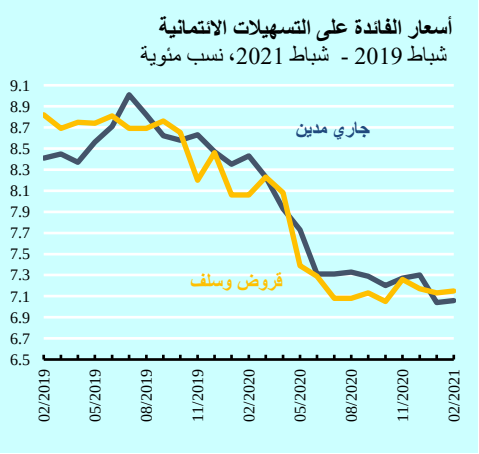

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.06%، لينخفض بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

مستوى التصنيف: عام

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.61%، ليرتفع بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2020		شباط 2020	شباط 2021	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.27	تحت الطلب	0.42	0.25	-2
0.34	توفير	0.32	0.33	-1
3.65	لأجل	4.74	3.50	-15
	التسهيلات الائتمانية			
8.51	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.51	8.61	10
7.17	قروض وسلف	8.06	7.15	-2
7.30	جاري مدين	8.43	7.06	-24
8.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.31	8.33	0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2021 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.15%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما نسبته 8.33%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 بما مقداره 523.2 مليون دينار، أو ما نسبته (1.8%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 383.4 مليون دينار (1.4%) خلال نفس الشهر من عام 2020.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2021، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 441.0 مليون دينار (1.7%)، والحكومة المركزية بمقدار 39.5 مليون دينار (2.2%)، والمؤسسات العامة بمقدار 20.9 مليون دينار (3.7%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 17.7 مليون دينار (2.9%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 4.2 مليون دينار (3.2%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 37.3 مليار دينار، مقابل 35.7 مليار دينار في نهاية شهر شباط من عام 2020، و 36.8 مليار دينار في نهاية عام 2020.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 28.7 مليار دينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 27.2 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر شباط من عام 2020. أما في نهاية عام 2020 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 28.2 مليار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2021 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2021 حوالي 136.4 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 75.7 مليون دينار (35.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 17.3 مليون دينار (16.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 348.5 مليون دينار.

- **عـدد الأسهـم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 128.4 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 71.2 مليون دينار (35.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 22.7 مليون دينار (24.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 328.1 مليون سهم.

---

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

مستوى التصنيف: عام

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2021 ارتفاعاً قدره 34.5 نقطة (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,761.4 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض قدره 32.0 نقطة (1.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 104.1 نقطة (6.3%) مقابل ارتفاع قدره 20.7 نقطة (1.1%) خلال الفترة المماثلة من عام 2020. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 368.6 نقطة (17.4%)، والقطاع المالي بمقدار 84.1 نقطة (3.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 53.8 نقطة (4.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

شباط			
2021	2020		2020
1,761.4	**1,835.9**	**الرقم القياسي العام**	**1,657.2**
2,255.7	2,453.9	القطاع المالي	2,171.7
2,488.3	1,901.5	قطاع الصناعة	2,119.7
1,201.9	1,323.7	قطاع الخدمات	1,148.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2021 ما مقداره 13.6 مليار دينار، مرتفعه بمقدار 247.4 مليون دينار (1.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 548.6 مليون دينار (3.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 691.0 مليون دينار (5.4%).

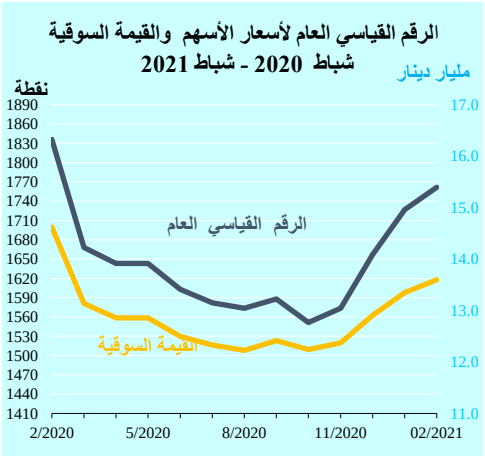

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2021 تدفقاً سالباً بلغ 2.4 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 27.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2020. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2021 ما قيمته 9.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 12.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 4.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

شباط			
2021	2020		2020
136.4	122.3	حجم التداول	1,048.8
7.2	6.1	معدل التداول اليومي	4.9
13,598.8	14,621.3	القيمة السوقية	12,907.8
128.4	115.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,142.7
-2.4	-27.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-67.5
9.6	13.7	شراء	96.8
12.0	40.8	بيع	164.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الربع من عام 2019. فيما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 1.9% خلال الربع الرابع من عام 2020، مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2019.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.6%، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019. كما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 1.8% خلال عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 3.7% خلال عام 2019.

- شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) استقراراً خلال الشهرين الأولين من عام 2021، إذ لم يتجاوز معدل التضخم 0.01%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020 ليصل إلى 24.7% (22.6% للذكور و32.8% للإناث)، وذلك مقابل 19.0% (17.7% للذكور 24.1% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019. وقدسُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15سنة (بواقع 62.1%) و20-24 سنة (47.9%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة انكماشاً بنسبة 1.6% خلال عام 2020، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019، متأثراً بتعمق تداعيات جائحة كورونا، والتي بدأ تأثيرها في منتصف شهر آذار من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تراجعاً في أدائه بنسبة 2.6% خلال عام 2020 مقابل نمو نسبته 0.6% خلال عام 2019). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل انكماشاً نسبته 1.4% خلال عام 2020، مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2019. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد شهد انكماشاً بنسبة 1.8%، مقابل نمو نسبته 3.7% خلال عام 2019، وذلك في ضوء تراجع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 0.3%خلال عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.7% خلال عام 2019.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2020، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	1.9	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.8	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

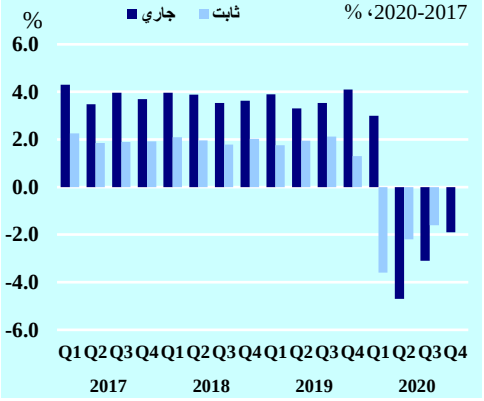

ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في معدل انكماش (GDP) بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2020، "الصناعات التحويلية" (-0.5 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (-0.5 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (-0.3 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 81.3% من التراجع في النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2020.

وشهدت معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً في أدائها خلال عام 2020، أبرزها "المطاعم والفنادق"، و"النقل والاتصالات والتخزين"، و"الإنشاءات"، و"الصناعة التحويلية"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"الكهرباء والمياه. فيما شهدت قطاعات "الزراعة"، و"خدمات المال والتأمين"، و"العقارات"، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"الصناعات الاستخراجية" تباطؤاً في أدائها.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2019	2020	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	-1.6	2.0	-1.6
الزراعة	2.6	1.6	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	5.5	0.8	0.1	0.0
الصناعات التحويلية	1.2	-2.7	0.2	-0.5
الكهرباء والمياه	1.8	-1.4	-	-
الإنشاءات	-0.4	-3.8	-	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.0	-2.3	0.1	-0.2
المطاعم والفنادق	1.2	-8.2	-	-0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	-5.2	0.3	-0.5
خدمات المالوالتامين	3.6	3.0	0.3	0.2
العقارات	2.5	0.5	0.3	0.1
خدمات إجتماعية وشخصية	3.3	-3.3	0.3	-0.3
منتجو الخدمات الحكومية	2.1	1.1	0.3	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.6	-2.3	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2021 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجل فيه مؤشر "حجم التداول في سوق العقار" ارتفاعاً بنسبة (8.9%)، و"المساحات المرخصة للبناء" ارتفاعا بنسبة (41.7%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها" عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" (83.9%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2019	2020	المؤشـــر	2020	الفترة المتاحة	2021
-1.2	-13.8	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	3.8		-11.9
-6.3	-19.5	المنتجات الغذائية	-27.0		-14.5
7.1	3.0	منتجات التبغ	28.5		-3.6
3.1	-16.7	منتجات نفطية مكررة	55.3		-21.1
-6.5	-29.8	صنع الملابس	-18.2		-33.1
-9.0	-28.3	صنع منتجات المعادن اللافلزيةالاخرى	-12.7		-9.2
15.2	13.4	المنتجات الكيميائية	23.6	كانون الثاني	-6.6
5.4	1.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	-3.6		6.0
2.9	55.4	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	56.7		3.0
5.5	0.9	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-4.0		6.0
14.5	-76.6	**عدد المغادرين**	5.5		-83.9
-35.1	-19.2	**المساحات المرخصة للبناء**	-21.4		41.7
13.8	-5.2	**انتاج الفوسفات**	-8.2		-1.7
-12.0	-26.2	**حجم التداول في سوق العقار**	-15.1		8.9
1.2	-77.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	4.3	كانون الثاني - شباط	-83.9
-16.4	-40.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	7.4		-65.1

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) استقراراً خلال الشهرين الأولين من عام 2021، إذ لم يتجاوز معدل التضخم 0.01%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020. وجاءذلك محصلة لما يلي:

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" والذي تراجعت أسعاره بنسبة 18.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.0% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - بند "الوقود والإنارة" والذي تراجع بنسبة 9.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - مجموعة "النقل" والتي تراجعت أسعارها بنسبة 2.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.7% خلال ذات الفترة من عام 2020.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2014-2021)، %

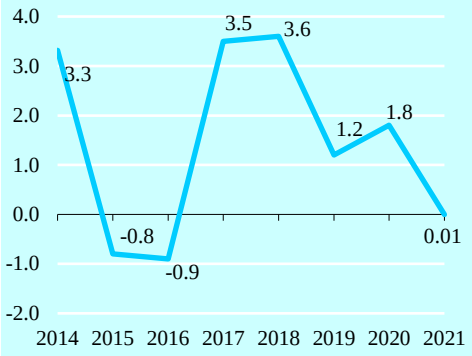

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للعامين 2020 - 2021

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون الثاني - شباط		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون الثاني - شباط	
		2020	2021	2020	2021
جميع المواد	**100.0**	**1.8**	**0.01**	**1.8**	**0.01**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**2.0**	**0.1**	**0.5**	**0.0**
الغذاء	**23.8**	**2.2**	**-0.1**	**0.5**	**0.0**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.3	1.7	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	3.0	4.1	0.1	0.2
الأسماكومنتجات البحر	0.4	0.5	3.2	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	2.2	2.9	0.1	0.1
الزيوت والدهون	1.7	-1.8	4.6	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	7.5	1.2	0.2	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	3.0	-18.5	0.1	-0.6
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**-2.0**	**6.2**	**-0.1**	**0.3**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.1	21.3	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	-2.0	6.1	-0.1	0.3
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**-0.8**	**-1.0**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.4	-1.1	-0.8	0.0	0.0
الأحذية	0.7	0.6	-2.1	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.8**	**1.1**	**-0.7**	**0.3**	**-0.2**
الإيجارات	17.5	1.2	1.7	0.2	0.3
الوقود والإنارة	4.7	1.0	-9.9	0.0	-0.5
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**0.8**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**1.1**	**4.5**	**0.0**	**0.2**
7) النقل	**16.0**	**4.7**	**-2.3**	**0.7**	**-0.4**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**2.3**	**0.0**	**0.1**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**3.3**	**-1.4**	**0.1**	**0.0**
10) التعليم	**4.3**	**2.8**	**-0.2**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**0.8**	**2.8**	**0.0**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.1**	**1.7**	**0.1**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات بخفض معدل التضخم بواقع 1.5 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "التبغ والسجائر" (6.1%)، والصحة (4.5%)، و"الزيوت والدهون" (4.6%)، و"الإيجارات"(1.7%). وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة برفع معدل التضخم بواقع 0.9 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.2 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

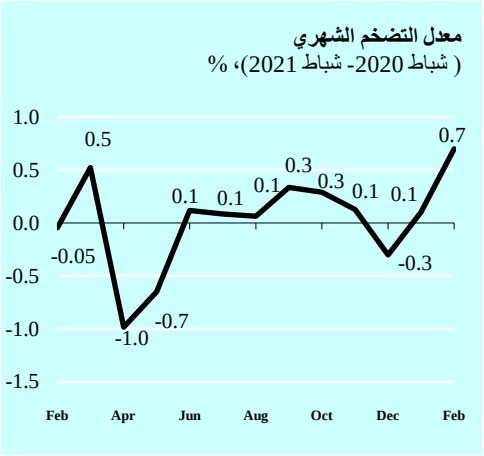

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون الثاني 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.7%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الفواكة والمسكرات" (6.8%)، و"اللحوم والدواجن" (5.3%)، و"النقل" (1.2%)، و"الوقود والإنارة" (0.5%) من جهة، وتراجع أسعار "الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.9%)، والملابس (0.1%)، و"السكر ومنتجاته" (0.2%) من جهة أخرى.

سوق العمل

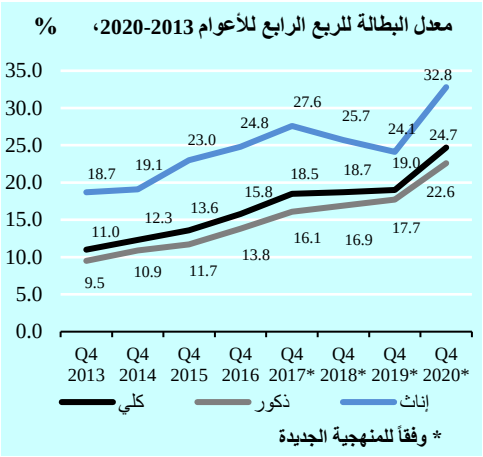

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 24.7% (22.6% للذكور و32.8% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2020، وذلك مقابل 19.0% (17.7% للذكور و24.1% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 62.1%) و20-24 سنة (بواقع 47.9%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 27.8% خلال الربع الرابع من عام 2020.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.4% (52.8% للذكور و13.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1% (54.3% للذكور و13.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام2019.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.1%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,767.3 مليون دينار (-6.2% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,288.7 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (712.2 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,479.5 مليون دينار (-8.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,501.2 مليون دينار (-5.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,140.4 مليون دينار، ليصل إلى 18,878.4 مليون دينار (60.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 12,768.7 مليون دينار (40.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,670.7 مليون دينار، ليصل إلى 14,008.9 مليون دينار (44.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 13,625.8 مليون دينار (43.6% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2020 بمقدار 2,811.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 32,887.3 مليون دينار (105.1% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,394.5 مليون دينار (84.4% من GDP)، مقابل 23,958.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 (75.8% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 36.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0% لتصل الى 485.0 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 215.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 6,351.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 714.8 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 499.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الثاني		معدل النمو	كانون الثاني – تشرين الثاني		معدل النمو
	2019	2020	%	2019	2020	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**521.5**	**485.0**	**-7.0**	**6,567.0**	**6,351.9**	**-3.3**
الإيرادات المحلية، منها:	516.3	478.6	-7.3	6,354.5	5,639.7	-11.2
الإيرادات الضريبية، منها:	378.6	369.0	-2.5	4,251.7	4,511.8	6.1
ضريبة المبيعات	318.0	305.7	-3.9	2,955.0	3,180.5	7.6
الإيرادات الأخرى	136.9	109.0	-20.4	2,094.6	1,121.3	-46.5
المنح الخارجية	5.2	6.4	23.1	212.5	712.2	235.2
إجمالي الإنفاق	**677.1**	**743.9**	**9.9**	**7,855.7**	**8,119.3**	**3.4**
النفقات الجارية	616.8	658.8	6.8	7,198.6	7,558.0	5.0
النفقات الرأسمالية	60.4	85.1	40.9	657.1	561.3	-14.6
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-155.6**	**-258.9**	-	**-1,288.7**	**-1,767.3**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.4**	**-6.2**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 714.8 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 5,639.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 973.3 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.5 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 260.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض في الايرادات المحلية نتيجة التأثر بالاغلاق الذي فرضته الحكومة على القطاعين العام والخاص لمواجهة جائحة كورونا.

هيكل الايرادات الضريبية
(2015-2019)، والأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020

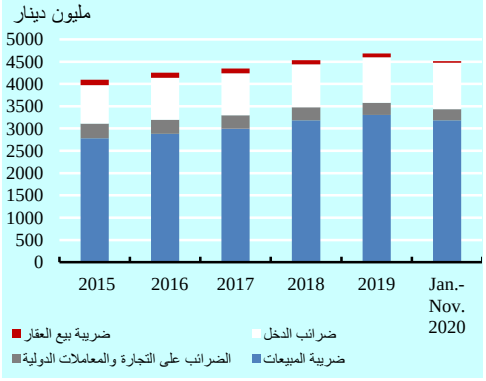

- **الإيرادات الضريبية**

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 260.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 4,511.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 80.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 255.5 مليون دينار، أو ما 7.6%، لتبلغ 3,180.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 315.2 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 7.2 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 4.9 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 101.9 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 67.3 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، لتصل إلى 1,040.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 23.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة البدء بتحصيل ايرادات حساب المساهمة الوطنية بداية عام 2020، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، والتي بلغت 65.8 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 24.3 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2% لتبلغ 241.0 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 22.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 70.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 733.9 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 32.5 مليون دينار، أو ما نسبته 46.2%، لتصل إلى 37.8 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، لتصل إلى 252.9 مليون دينار.

الأهمية النسبية لبنود الايرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020

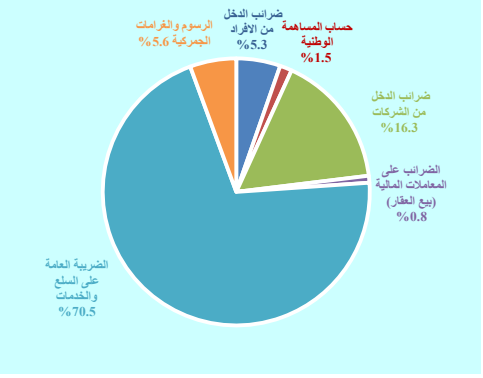

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 973.3 مليون دينار، أو ما نسبته 46.5%، لتصل إلى 1,121.3 مليون

دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 563.0 مليون دينار لتبلغ 355.9 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 242.0 مليون دينار لتبلغ 557.0 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 165.3 مليون دينار لتبلغ 211.5 مليون دينار (منها 190.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 340.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 1.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 6.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 499.7 مليون دينار، لتصل إلى 712.2 مليون دينار، مقابل 212.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل المنحة الاعتيادية مبكراً هذا العام لدعم الأردن في مواجهة جائحة كورونا.

■ النفقات العامة

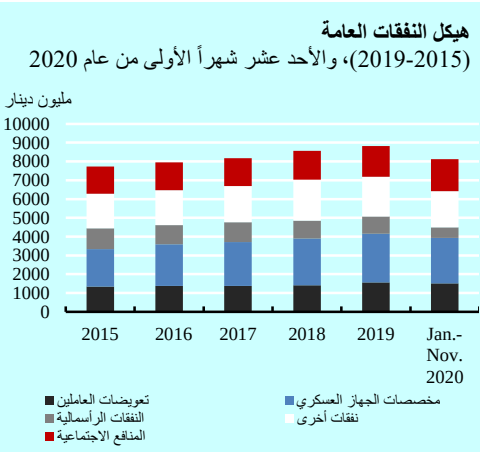

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2020 بمقدار 66.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 743.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 263.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 8,119.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.0%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 14.6%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 359.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، لتصل إلى ما مقداره 7,558.0 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 93.1% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 13.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 74.6% مقابل 88.3% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 159.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,458.1 مليون دينار.

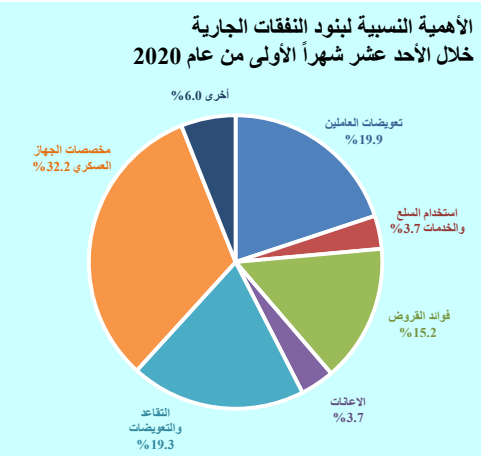

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 118.3 مليون دينار، ليبلغ 1,145.3 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 83.8 مليون دينار، لتصل إلى 1,504.8 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 58.4 مليون دينار، لتصل إلى 2,435.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 1.7 مليون دينار، ليبلغ 276.0 مليون دينار.

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 49.0 مليون دينار، ليصل إلى 283.4 مليون دينار.

النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 95.8 مليون دينار، أو ما نسبته 14.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 561.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

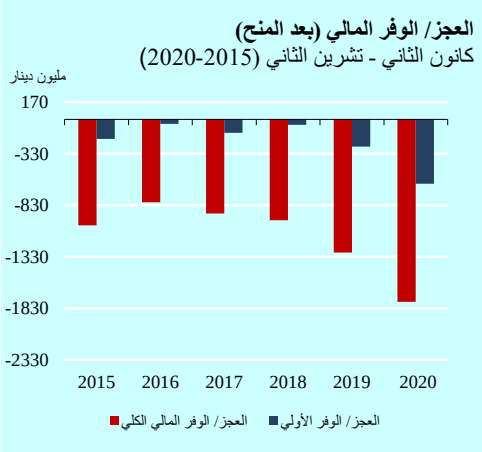

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 478.6 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، ليصل الى ما مقداره 1,767.3 مليون دينار (-6.2% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,288.7 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,479.5 مليون دينار (-8.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,501.2 مليون دينار (-5.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع عجز الموازنة العامة الأولي قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 860.1 مليون دينار، ليصل الى 1,334.3 مليون دينار (-4.7% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 474.2 مليون دينار (-1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل الى نحو 622.1 مليون دينار (-2.2% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 261.7 مليون دينار (-0.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,140.4 مليون دينار، ليصل إلى 18,878.4 مليون دينار (60.4% من GDP مقابل 56.1% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,177.8 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 37.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 16,394.0 مليون دينار و2,484.4 مليون دينار، على الترتيب.

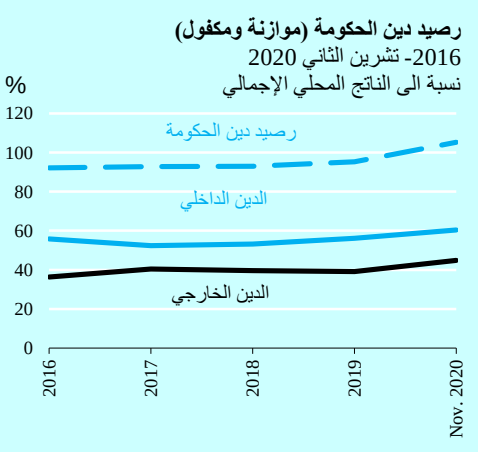

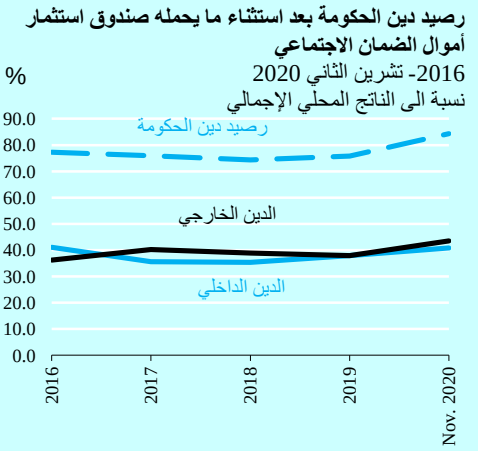

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2020عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 780.6 مليون دينار، ليبلغ 12,768.7 مليون دينار (40.8% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,670.7 مليون دينار، ليصل إلى 14,008.9 مليون دينار (44.8% من GDP مقابل 39.0% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 11.8%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 5.7%، والين الياباني (4.6%)، والدينار الكويتي (4.3%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,655.4 مليون دينار، ليبلغ 13,625.8 مليون دينار (43.6% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2020 بمقدار 2,811.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 32,887.3 مليون دينار (105.1% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,394.5 مليون دينار (84.4% من GDP)، مقابل 23,958.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 (75.8% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بمقدار 13.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 1,730.0 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,353.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 376.9 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2021

آذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي والكاز، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2021		معدل النمو %
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	730	760	4.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	945	980	3.7
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,095	1,130	3.2
السولار	فلس/ لتر	525	555	5.7
الكاز	فلس/ لتر	460	460	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	355	379.1	6.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	361	391	8.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	366	396	8.2
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	381	411	7.9
الإسفلت	دينار/ طن	350	374	6.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2021/3/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2020.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على مدخلات انتاج عدد من السلع (العبوات الزجاجية، البلاستيكية، المعدنية والكرتونية، والاكياس)، لتصبح مماثلة لنسبة الضريبة المفروضة على المنتج النهائي، على النحو التالي:
  - تخفيض الضريبة على مدخلات انتاج الزيوت، لتصبح 4%.
  - تخفيض الضريبة على مدخلات انتاج المواد الغذائية المعلبة (الخضروات والحبوب والفواكة المعلبة)، لتصبح 2%.
  - تخفيض الضريبة على مدخلات انتاج أنواع محددة من الألبان، لتصبح 5%.
  - تخفيض الضريبة على أكياس تغليف التمر، لتصبح 2%.
  - تخفيض الضريبة على الكرتون المستخدم لأطباق البيض، لتصبح 4%.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/6/30.

- قرر مجلس الوزراء إعفاء ما نسبته 80% من الغرامات المترتبة على عدم تجديد تصاريح العمل لغير الأردنيين الراغبين في البقاء على أراضي المملكة، والتي مضى على انتهائها أكثر من 90 يوم، وذلك حتى تاريخ 2021/1/31.

تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2020.

تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2020.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2020.
- أقر مجلس الوزراء نظام رقم (82) معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة، ويقرأ مع النظام رقم (47) لسنة 2014، ويعمل به اعتباراً من 2020/9/16. وقد تضمنت التعديلات استيفاء بدل عن البضائع المستوردة على النحو التالي:
  - خمسة دنانير عن البضائع المعفاة التي لا تتجاوز قيمتها 100 دينار.
  - عشرة دنانير عن البضائع المعفاة التي تزيد قيمتها على 100 دينار ولا تتجاوز 200 دينار.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2020.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2020.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2020.

- استكمالاً للقرارات المتخذه من قبل مجلس الوزراء في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
  - تخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية الى نسبة 8% بدلاً من 16%، باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (بحيث تبقى كما هي بنسبة 7%)، وتخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح 5% بدلاً من 10%، وذلك اعتباراً من 2020/7/1.
  - تقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل عن عام 2019 دون غرامات او فوائد، ووفق جدول زمني بنسب سداد متصاعدة، للفتره من تموز وحتى كانون الأول 2020.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2020.

نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2020.
- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:
  - إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.
  - وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.
  - اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، وذلك على النحو التالي:
    - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.

- التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبتهم.
- التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبتهم أو راتبهم.
- التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبتهم، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العامين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
- التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.

- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافآت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات الي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.
- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.

- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطلة أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وايقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- ايقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وامانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:

- يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
- يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تارخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
- يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.

- لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.

- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:

- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

شباط

- التوقيع على خمس اتفاقيات تمويل مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 159 مليون يورو، على شكل منح وتعاون فني ودعم لتنفيذ مشاريع، وذلك لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية ودعم قطاع التعليم والنزاهة والمساءلة العامة والمشاركة مع الشباب وتنفيذ أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.

كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظتي العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2020

كانون الأول

- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمة من الجمهورية الألمانية الاتحادية بقيمة 123 مليون يورو، وذلك على النحو التالي:
  - 75 مليون يورو بهدف تحسين إدارة مباني المدارس الحكومية الأردنية وصيانتها.
  - 48 مليون يورو لتمويل المرحلة السادسة من البرنامج الناجح لإدارة الموارد المائية.
- التوقيع على اتفاقية مجموعة قروض ميسرة مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 260 مليون يورو، وذلك بهدف تأمين تمويل للمشاريع المائية الأردنية ذات الأولوية لدعم أهداف الحكومة الأردنية ضمن إطار الاستراتيجية الأردنية للمياه (2016-2025).

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقيتين منحتين مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 77.5 مليون يورو، وذلك على النحو التالي:
  - منحة طارئة بقيمة 50 مليون يورو للمساهمة في دعم الحماية الاجتماعية والوقاية من الفقر الناتج عن أزمة كورونا.
  - منحة بقيمة 27.5 مليون يورو لتمويل مشروع رواتب المعلمين لدعم تسريع حصول أطفال اللاجئين السوريين على التعليم الرسمي للعام الدراسي 2021/2020، وهو إحدى مشاريع خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.

- التوقيع على محضر اجتماعات يتضمن مساعدات تنموية (منح ومساعدات فنية وقروض ميسرة) مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 394.3 مليون يورو، وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية بقطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة والتدريب المهني والتعليم التقني والبيئه ومشاريع ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وأخرى استجابة للتحديات الناتجة عن أزمة كورونا.

أيلول

- التوقيع على اتفاقية ومذكرة تفاهم القرض الميسر الثالث من الاتحاد الأوروبي (المساعدة المالية الكلية) بقيمة 700 مليون يورو، وذلك لتغطية الاحتياجات المالية العاجلة الناجمة عن تداعيات وباء كورونا من خلال توفير الدعم المباشر للخزينة.

آب

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار)، وذلك لتمويل ودعم برامج الحكومة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاع الخاص.
- التوقيع على أربعة اتفاقيات مع بنك الإعمار الألماني (KfW)، على النحو التالي:
  - منحة إضافية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6 مليون يورو، مقدمة من خلال صندوق مداد الائتماني لتمويل المرحلة الثانية من مشروع دعم إنشاء المدارس.
  - ثلاث اتفاقيات تمويل إضافية لقطاع المياه بقيمة إجمالية 2.2 مليون يورو، تتضمن منح لدراسات جدوى وبناء قدرات في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 8.8 مليون دولار، وذلك لدعم البلديات المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين لتعزيز الخدمات وتوفير فرص العمل للأردنيين والسوريين، كما تهدف المنحة إلى معالجة التأثير السلبي لجائحة كورونا على الخدمات البلدية في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، بقيمة 26 مليون دولار لدعم الأسر الأردنية التي تأثرت بشدة من الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وذلك من خلال صندوق المعونة الوطنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 34 مليون يورو لتمويل المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من مشروع إنشاء المدارس الجديدة لتحسين جودة التعليم الأساسي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 400 مليون ين ياباني (ما يعادل 3.7 مليون دولار)، لتوفير أجهزة ومعدات طبية لدعم الصحة العامة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا.

أيار

- التوقيع على شهادة التسليم والاستلام الخاصة بتقديم الحكومة الصينية شحنة من المستلزمات الطبية الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، وبما قيمته 5,280 مليون يوان صيني (بما يعادل 750 الف دولار امريكي).
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل مساعدة فنية بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو من مبادرة المنعة الاقتصادية للبنك (Economic Resilience Initiative - ERI) بهدف تقديم خدمات استشارية لمشروع دعم المصادر المائية في وادي الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للإغاثة الإسلامية، والذي يدار من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بقيمة 500 الف دولار، لتوفير مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة لدعم جهودها في مكافحة انتشار فيروس كورونا، من خلال شراء 12 جهاز تنفس صناعي و50 سرير للعناية الحثيثة.

- التوقيع على 3 اتفاقيات للمساعدات التنموية بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 340.3 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2019.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة 2 مليون دولار للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة في عدة قطاعات، مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والعمل (Youth,Technology and Jobs Project) بقيمة 200 مليون دولار، مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيمة 2.48 مليون دولار، من أجل دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم خدماتها للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، ولمساعدة الحكومة في جهودها الحثيثة لمكافحة انتشار وباء كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـــاد تصديره) خلال شـهر كانون الثاني من عام 2021 بنسبة 9.4% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 لتبلغ 453.1 مليون دينار (انخفاض الصـادرات الوطنية بنسبة 6.7% وانخفاض المعاد تصديره بنسبة 27.0%).
- ارتفعت المستوردات خلال شـهر كانون الثاني من عام 2021 بنسبة 1.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 1,100.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شـــهد عجز الميزان التجاري (الصـــادرات الكلية مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 10.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 647.1 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2021 بنسبة 83.0% لتبلغ 110.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. فيما انخفضـــت مدفوعات السـفر خلال الشـهرين الأولين من عام 2021 بنسـبة 73.5% لتصـل الى 42.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020.
- ارتفاع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شـهر شباط من عام 2021 بنسبة 1.5% لتصل إلى 189.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020. أما خلال الشـهرين الأولين من عام 2021، فقد ارتفعت حوالات العاملين بمقدار 3.1 مليون دينار أو ما نســبته 0.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصـــل إلى 408.7 مليون دينار.
- ســجل الحســاب الجاري لميزان المدفوعات (متضــمناً المنح) عجزاً مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) خلال عام 2020 مقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.9% من GDP خلال عام 2020 مقارنة مع 5.1% من GDP خلال عام 2019.

- سـجّل الاسـتثمار المباشـر صـافي تدفق للداخل مقداره 496.7 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع 487.3 مليون دينار خلال عام 2019.
- سـجّل صـافي وضـع الاسـتثمار الدولي في نهاية عام 2020 صـافي التزام نحو الخارج بمقدار 33,951.2 مليون دينار، مقارنة مع صـــافي التزام نحو الخارج بلغ 32,372.6 مليون دينار في نهاية عام 2019.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 29.0 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 12.5 مليون دينار خلال شـهر كانون الثاني من عام 2021 ، سـجّل حجم التجارة الخارجية (الصـادرات الوطنية مضـافاً إليها المسـتوردات) انخفاضـاً مقداره 16.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 1,505.0 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني			
	2020	معدل النمو (%)	2021	معدل النمو (%)
	القيمة	2020/2019	القيمة	2021/2020
التجارة الخارجية	1,521.5	-1.0	1,505.0	-1.1
الصادرات الكلية	500.0	17.2	453.1	-9.4
الصادرات الوطنية	433.8	19.5	404.8	-6.7
المعاد تصديره	66.2	4.4	48.3	-27.0
المستوردات	1,087.7	-7.3	1,100.2	1.1
الميزان التجاري	-587.7	-21.4	-647.1	10.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2020	2021	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	130.8	121.7	-7.0
الهند	66.1	55.2	-16.5
السعودية	31.5	39.7	26.0
العراق	29.4	27.0	-8.2
الصين	1.1	13.6	-
الامارات	26.1	10.4	-60.2
الكويت	13.6	7.9	-41.9
المستوردات			
السعودية	225.5	181.2	-19.6
الصين	176.9	164.1	-7.2
الولايات المتحدة الأمريكية	85.0	79.0	-7.1
روسيا	14.6	56.3	285.6
المانيا	39.4	48.4	22.8
مصر	42.2	46.0	9.0
الهند	28.6	36.9	29.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2021 انخفاضاً نسبته 9.4% لتصل إلى 453.1 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 29.0 مليون دينار (6.7%) لتصل 404.8 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 17.9 مليون دينار (27.0%) لتصل إلى 48.3 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 23.4 مليون دينار (63.8%) لتصل إلى 13.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند ومصر على ما نسبته 98.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**433.8**	**404.8**	**-6.7**
الملابس	**113.9**	**116.8**	**2.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	101.0	96.9	-4.1
البوتاس	**21.1**	**48.9**	**131.8**
الهند	3.5	19.3	451.4
الصين	0.0	11.3	-
استراليا	0.0	5.6	-
منتجات دوائية وصيدلية	**27.9**	**29.2**	**4.7**
العراق	4.5	5.1	13.3
السعودية	4.0	4.5	12.5
السودان	1.2	2.8	133.3
الجزائر	0.6	2.6	333.3
الاسمدة	**18.6**	**24.2**	**30.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	0.0	15.7	-
اسبانيا	0.0	3.3	-
الهند	14.6	1.8	-87.7
الفوسفات	**21.1**	**18.8**	**-10.9**
الهند	12.7	18.8	48.0
حامض الفوسفوريك	**36.7**	**13.3**	**-63.8**
الهند	34.0	12.6	-62.9
مصر	0.4	0.5	25.0
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**10.6**	**10.8**	**1.9**
العراق	6.3	4.9	-22.2
السعودية	1.9	2.5	31.6
الورق الكرتون	**8.4**	**6.9**	**-17.9**
العراق	2.5	2.3	-8.0
السعودية	2.8	2.0	-28.6
الكويت	0.2	0.6	200.0
قطر	0.4	0.4	0.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض الصادرات من "الفوسفات" بمقدار 2.3 مليون دينار (10.9%) لتصل إلى 18.8 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 100% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 27.8 مليون دينار (131.8%) لتصل إلى 48.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين واستراليا على ما نسبته 74.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 5.6 مليون دينار (30.1%)، لتصل إلى 24.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا والهند على ما نسبته 86.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 2.9 مليون دينار (2.5%) لتصل إلى 116.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 83.0% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 1.3 مليون دينار (4.7%) لتصل إلى 29.2 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية والسودان والجزائر على ما نسبته 51.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال شهر كانون الثاني من عام 2021، بالمليون دينار

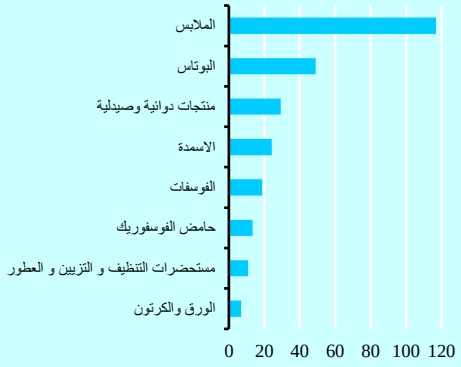

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
خلال شهر كانون الثاني من عام 2021

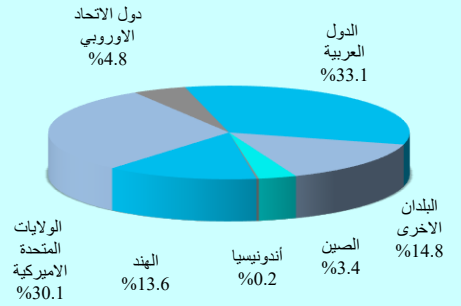

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة والفوسفات وحامض الفوسفوريك و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الورق والكرتون" خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 على ما نسبته 66.4% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.5% خلال الشهر المقابل من عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والصين والامارات والكويت على ما نسبته 68.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 مقارنة مع 68.8% خلال الشهر المقابل من عام 2020.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 بنسبة 1.1% لتصل إلى 1,100.2 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 7.3% خلال الشهر المقابل من عام 2020.

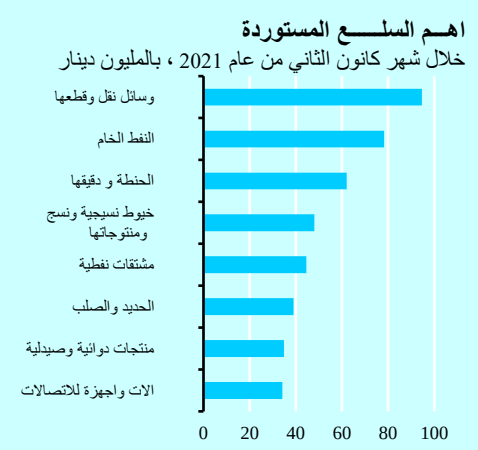

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من الحنطة ودقيقها بمقدار 61.5 مليون دينار لتصل الى 62.0 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من روسيا وأوكرانيا ورومانيا ما نسبته 99.4% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 16.7 مليون دينار (21.4%)، لتصل إلى 94.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية واليابان ما نسبته 70.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة للاتصالات" بمقدار 4.9 مليون دينار، (16.7%)، لتصل إلى 34.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وفيتنام والهند ما نسبته 92.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 4.1 مليون دينار، (13.3%)، لتصل إلى 34.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والصين ما نسبته 39.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**1,087.7**	**1,100.2**	**1.1**
وسائل نقل وقطعها	**77.9**	**94.6**	**21.4**
كوريا الجنوبيه	12.9	18.2	41.1
المانيا	11.1	17.3	55.9
الولايات المتحدةالامريكيه	12.1	15.8	30.6
اليابان	13.6	15.6	14.7
النفط الخام	**105.5**	**78.3**	**-25.8**
السعوديه	95.0	78.3	-17.6
الحنطة و دقيقها	**0.5**	**62.0**	**-**
روسيا	0.0	40.6	-
اوكرانيا	0.0	11.4	-
رومانيا	0.0	9.6	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**62.8**	**48.1**	**-23.4**
الصين	28.7	21.2	-26.1
تايوان	13.5	9.5	-29.6
تركيا	6.0	4.4	-26.7
مشتقات نفطية	**65.4**	**44.6**	**-31.8**
السعوديه	62.9	30.8	-51.0
الهند	0.0	11.9	-
الكويت	0.0	0.5	-
الحديد والصلب	**47.1**	**39.0**	**-17.2**
ايران	8.2	10.4	26.8
السعوديه	6.8	4.8	-29.4
مصر	2.0	4.2	110.0
منتجات دوائية وصيدلية	**30.8**	**34.9**	**13.3**
المانيا	4.9	6.5	32.7
الولايات المتحدةالامريكيه	2.9	2.8	-3.4
اسبانيا	2.1	2.3	9.5
الصين	2.7	2.2	-18.5
الات واجهزة للاتصالات	**29.3**	**34.2**	**16.7**
الصين	24.7	26.8	8.5
فيتنام	0.5	3.7	640.0
الهند	1.3	1.1	-15.4

دائرة الاحصاءات العامة.

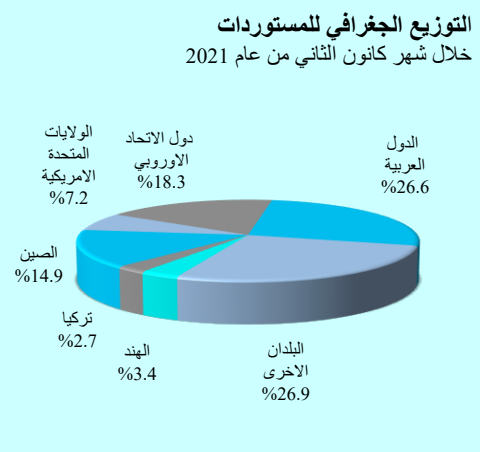

- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 27.2 مليون دينار، (25.8%)، لتصل إلى 78.3 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 20.8 مليون دينار (31.8%) لتصل الى 44.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والكويت ما نسبته 96.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"الحنطة ودقيقها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"مشتقات نفطية" و"الحديد والصلب" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 39.6% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 مقارنة مع ما نسبته 38.5% خلال الشهر المقابل من عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا ومصر والهند خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 على ما نسبته 55.6% من إجمالي المستوردات مقابل 56.3% خلال الشهر المقابل من عام 2020.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 انخفاضاً مقداره 17.9 مليون دينار (27.0%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 48.3 مليون دينار.

- **الميزان التجاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 59.4 مليون دينار (10.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 647.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفاع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2021 بنسبة 1.5% لتصل إلى 189.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2021، فقد ارتفعت حوالات العاملين بمقدار 3.1 مليون دينار أو ما نسبته 0.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 408.7 مليون دينار.

السفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2021 انخفاضاً بنسبة 83.0% لتبلغ 110.6 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2021 انخفاضاً بنسبة 73.5% لتصل الى 42.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2020 إلى ما يلي:

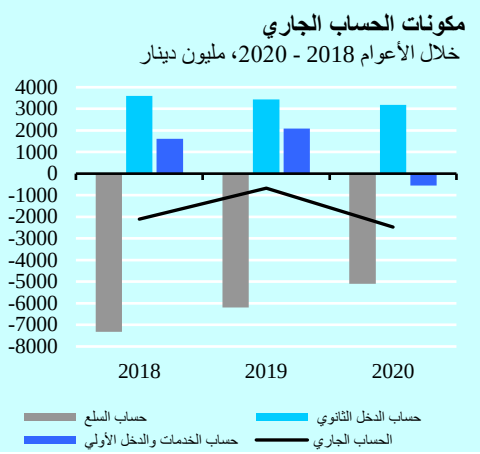

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,371.2 مليون دينار (10.9% من GDP) خلال عام 2020 مقارنة مع 1,616.0 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال عام 2019. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - تراجع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,098.2 مليون دينار (17.7%) ليصل إلى 5,103.7 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,201.9 مليون دينار خلال عام 2019.
  - سجل حساب الخدمات عجزاً مقداره 459.6 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 2,088.6 مليون دينار.
  - حقق حساب الدخل الأولي عجزاً مقداره 92.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 5.3 مليون دينار خلال عام 2019، ويعود ذلك بشكل رئيس لتحقيق صافي دخل الاستثمار لعجز بلغ 298.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 212.2 مليون دينار. وتراجع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 11.4 مليون دينار ليصل إلى 206.1 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 253.1 مليون دينار ليصل إلى 3,182.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,436.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 45.8 مليون دينار، ليبلغ 898.2 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 207.3 مليون دينار، ليصل إلى 2,284.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2020 تدفقاً للداخل بمقدار 15.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال عام 2019 والذي بلغ في حينها 18.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,892.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 738.5 خلال عام 2019، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - سجل الاستثمار المباشر خلال عام 2020 صافي تدفق للداخل بلغ 496.7 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 487.3 مليون دينار خلال عام 2019.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 301.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 757.3 مليون دينار خلال عام 2019.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,881.0 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,413.6 مليون دينار خلال عام 2019.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 787.2 مليون دينار خلال عام 2020، مقارنة بارتفاع مقداره 405.1 مليون دينار خلال عام 2019.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2020 التزاماً نحو الخارج بلغ 33,951.2 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2019 والبالغ 32,372.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2020 بمقدار 1,735.9 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019 ليصل إلى 20,253.5 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع رصيد النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 753.9 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2020 بمقدار 3,314.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 54,204.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 725.7 مليون دينار (13.8%) لتبلغ 5,976.9 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 378.2 مليون دينار (105.5%) ليصل إلى 736.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 208.3 مليون دينار (99.8%) ليصل الى 417.1 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,195.5 مليون دينار (12.9%) لتصل الى 10,456.6 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 1,256.3 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 60.8 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 564.7 مليون دينار (2.2%)، ليبلغ 25,954.5 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 190.2 مليون دينار (2.7%) لتبلغ 7,202.6 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري بمقدار 169.1 مليون دينار (21.3%) ليصل إلى 626.2 مليون دينار.